

# الاجتهاد وأنواع المجتهدين

## الدكتور محمد حسن هيتو

### الاجتهاد وأصناف المجتهدين

الاجتهاد كلمة برافقة جميلة، تستهوي العقول، وتستميل النفوس، وما من امرئ إلا ويتمنى الوصول إليها، والتعالي بها، فهي دروة ما يبذل إليه الإنسان في علوم الشرع من الكمال، وبهاية ما يبدع به العقل من الاتفاق . . .

ولقد قدر سلفنا وضوان الله عليهم هذه الكلمة حق قدرها، فوضعوا لها الحدود، ورسموا لها الضوابط، وفهموا منها معناها الحقيقي الذي يستفاد منها، مما كان يدعيها إلا من هو أهل لها إذ كانوا يدركون معنى اقتحام خج العتوى، وخطر الخوض في عمارها، بإدراكهم أن الجرأة على الفتوى حرة على النار . . .

فحرصوا على الاتساع دون الاندفاع، والصفة من النفس والهوى إلا أن هذه الكلمة برقت في عصرنا الحاضر بريقاً لم ترقه في يوم من الأيام. ولكنها وفي نفس الوقت . . . فقدت معناها فقداناً لم تفقده في يوم من الأيام. على قلة ما عدينا من العلم، وكثرة ما كان عند سلفنا من . . .

وهكذا يتسبب الجاهل الكلام . . .

لأنه إن أخذ الكلمة بمعناها الحقيقي نقلت في سمعه، ومن ثم نقلت في قلبه، ومن ثم نقلتها، لأن أخلاط فكره لم تستطع التفاعل منها، كما يأبى الحسد الربيع شرية العسل . . .

نعم . . . لقد برقت هذه الكلمة في عصرنا، وصار يدعيها كل غر جاهل، وكل

## معالم الخلافة . . . .

حتى وصل الأمر في دعواها إلى أن ادعاهما من لا صلة له بعلوم الشرع من قريب أو بعيد .

ولكن لا شكر على من لم يدرس علوم الشرع أن يصير مجتهدا بعد أن يتعلم ، ولكننا عليه أن يكون مجتهدا قبل ذلك .

فمن تطيب بغير طب برئت منه ذمة الاسلام ، ومن قال في الدين بركبه وما لا يعلم فقد أعظم القرية على دين الله ، فليتبوا مقعده من النار .

نجد بعض الناس اليوم وقد حسن إسلامه بالأمس ، نحله يدعي الاجتهاد اليوم

وتحسد بعض من يشبهون أنهم علماء ، يدعون الاجتهاد ، ويحوصون في دين الله ، فيحرمون حلاله ، ويحلون حرامه ، وهم لما يتعلموا قراءة القرآن بعد ١٩ وما نسظم أنفسهم بلغة قرآنهم ، الذي تعدهم الله بفقهه ، بناء على قواعد لغة العمل ١٩ . . .

وكأن من نتيجة هذا أن اضطربت المعايير ، وأثقلت المفاهيم ، فصارت السنة بدعة ، والبدعة سنة ، وصار الجهل علما ، والعلم جهلا ، فصديق الجاهل ، وكذوب العالم ، والتمن الخائن ، وخون الأمين ، وكل هذا من أشراط الساعة .

لقد أوغل بعض الجهلة في الضلال - وقد عجز عن تعلم أصول الفقه - فقال : إن أصول الفقه بدعة . . . ٢٠ .

وأوغل بعضهم الآخر فرغم : أن علم التوحيد بدعة . . . ٢١ .  
وبادى بعضهم ببذ كذب الفقه ، وعدم جواز الاعتناء عليها .  
وزعم أحدهم أن علم التوحيد بدعة وضلال ، وأن الله لم يقب حتى يحتاج إلى إقامة البرهان على وجوده .  
وقامت دعوة جديدة لأصلاح كتب التاريخ .

وأخر ما وصل إليه الأسلاف الفكري ، والجهل المركب ، والانحراف عن منهج الأمة أن أسد كثير من المسلمين - لخلقات فكرية - بالكفر والإلحاد أو الضلال

## الاجتهاد لغة :

هو بذل المجهود، واستفراغ الوسع في فعل من الأعمال  
ولا يستعمل إلا فيما فيه كثافة ومشقة .  
فيقال : اجتهد في حل الصخرة الكبيرة، ولا يقال : اجتهد في حل حبة قمح،  
أو نواة تمر...

## الاجتهاد اصطلاحاً :

استفراغ الفقيه الوسع، لتحصيل ظن بحكم شرعي<sup>(١)</sup>.  
والمراد باستفراغ الوسع : أن يبذل الوسع في طلب الحكم بحيث يحس من نفسه  
بالعجز عن مزيد طلب، كما قاله الغزالي في الاجتهاد التام<sup>(٢)</sup>.  
والاستفراغ جنس، يشمل استفراغ الفقيه، واستفراغ المقلد، ولذلك قيدناه  
بالفقيه، ليخرج معنا المقلد، فإنه وإن استفرغ جهده لا يسمى مجتهداً.  
ولم نقل في التعريف «استفراغ المجتهد الوسع» لأنه يلزم منه الدور، إذ تكون معرفة  
الاجتهاد، متوقفة على المجتهد، ومعرفة المجتهد، متوقفة على الاجتهاد في هذا  
التعريف.

وأما قولنا : «لتحصيل ظن» إما هو لبيان أن المجتهد فيه إنما هو الظنيات، أما  
القطعيات، فلا اجتهاد فيها .  
وقولنا «بحكم شرعي» ليخرج غيره من الحسيات والعقليات، لأننا نتكلم عن  
الاجتهاد في الشريعة، وهذه بمنزلة علم<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا تعريف ابن الحافظ، وهو قريب من تعريف الغزالي، وبه عرف ابن المنجي الاجتهاد، بعد حذف «شرعي»  
لأن الحكم يقين فيها في نظر.

(٢) التلخيص ٣٥٠/٩

(٣) وانظر: ربيع الحافظ ٢/ ٣٧٥ - ب، مع الطواغ ٥/ ٣٧٩، نهاية السؤل ٥٢٩/٥، بحث: الاستقام ١٨/٥  
المحصل ٧١٦

## المجتهد :

وبناء على ما عرفت من تعريف الاجتهاد، فالجتهاد هو : القبح المستغرق لوسعته في تحصيل الحكم الشرعي .  
هذا، والجتهاد ينقسم إلى أقسام، وذلك باعتبار قدرته على الاستقلال في الاجتهاد وعدمها .

فإن كان مستقلاً باجتهاده في الأصول والفروع، وطرق الاستنباط، لا ينتسب إلى أحد، ولا يقلد أحداً، وإنها يأخذ مباشرة من نصوص الشارع، بواسطة القواعد التي وضعها، والأسس التي اعتمدها ومهدتها، فهو الجتهاد المطلق .  
والإلا، بأن كان يعتمد على أصول غيره، أو على أصول غيره وفروعه، فهو الجتهاد المنسوب، أو مجتهد المذهب، أو مجتهد الفتوى، يختلف ذلك باختلاف قدرته على الاستقلال، والاستنباط، والحفظ، كما سترأه إن شاء الله في وصف كل واحد منهم وشرطه .

وبخلاصة هذا : أن المجتهد خمسة أصناف، كما قسمه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح و تبعه عليه النووي في «الجموع» وهي :

- ١ - الجتهاد المطلق .
- ٢ - الجتهاد المنسوب .
- ٣ - مجتهد المذهب .
- ٤ - مجتهد الفتوى والترييح .
- ٥ - الحافظ للمذهب المقتى به .

## المجتهد المطلق

وهو الذي يستقل باجتهاده في الأصول، والفروع، والاستنباط من الأدلة، والتصحيح، والتضعيف للأخبار، والترجيح بينها، والتعديل، والتخريج للروايات، وغير ذلك من شروط الاجتهاد على ما سذكره. يقع الأسس العامة لاجتهاده، ويمهد القواعد، ويوجه الأدلة، لا يتسب إلى أحد، ولا يقلد أحداً. وإن وافق في قاعدته قاعدة غيره، أو وافق فرعه فرع غيره، فإنها هو من موافقة الاجتهاد للاجتهاد، لا من قبيل التقليد.

وهذا هو حال الأئمة المجتهدين المشهورين في القرون الأولى، كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، والثوري، والأوزاعي، وغيرهم من أئمة الاجتهاد والمطلق، رضي الله عنهم وأرضاهم.

وليلوغ هذه المرتبة شروط لا بد منها، نوجزها فيما يلي :

## شروط الاجتهاد

### ١ - الاسلام :

وهذا شرط عام بدیهي وضروري ، ولذلك لم يذكره كثير من الأصوليين ، فلا يعتد بكلام الكافر ، على افتراض بلوغه رتبة الاجتهاد

لأننا إذا كنا لا نقبل فتوى الفاسق واجتهاده ، كما سيأتي معنا ، فإن لا نقبل فتوى الكافر واجتهاده من باب أولى .

والاسلام شرط في قبول فتوى الكافر واجتهاده ، وليس شرطاً في بلوغ المرتبة الاجتهاد ، فقد يبلغ رتبة الاجتهاد وهو كافر ، إلا أنه لا عبرة به ، وهذا على افتراض جواره عقلاً . إلا أنه لم يقع .

ولو وقع فلا عبرة به كما ذكرنا<sup>(١)</sup>.

#### ١ - العقل :

فلا يعتد بكلام المجنون، ولو كان قبل الجنون مجتهدا، لأنه لا عقل له يستدعي به إلى التمييز بين الحق والباطل حال جنونه .  
وأما ما قاله قبل الجنون فإنه يعتد به، ويعول عليه، وكذلك لو زال جنونه، وعادت إليه ملكاته العقلية، فإنه يقبل كلامه واجتهاده .  
ولو كان جنونه منقطعاً، يصحح تارة، ويذهب عقله تارة أخرى، فالظاهرة التي تنطوي عليها الفقهية أنه لا يقول على كلامه، لعدم الثقة به، بسبب اضطراب تمييزه وعدم اضطراحه .

#### البلوغ :

فإنه يشترط في المجتهد أن يكون بالغاً، أما الصبي فلا يقبل اجتهاده ولو بلغ رتبة الاجتهاد .  
وذلك لعدم اكتمال ملكاته العقلية، التي بها يتم الإدراك والتمييز، فعدم بلوغه يعدم الثقة بظنّه .

#### ٣ - العدالة :

وهي ملكة تحصل صاحبها على اجتناب الكثير، وترك الأصرار على الصغائر، والبعد عما فيه حرم للشريعة .  
والعدالة ليست شرطاً في بلوغ المرء رتبة الاجتهاد، إذ لا مانع أن يبلغ رتبة الاجتهاد بعض الفسقة .

(١) يستطرد الأصوليون في القاصي في هذا الشرط، لما ذكرت من أنه ينبغي « ألا أتناهيم نجا من الضرورة ذكرنا »  
ذلك لأن بعض المتأخرين، من غير إلمام بحقوق الفقه والشرح، قد اعتبر الاجتهاد في بعض الفروع، كما  
وقع لبعضهم وجعلوا أن يعتبروا عدالة

ولكن العدالة شرط في قبول فتوى المجتهد والعمل بقوله، فلا تقبل فتوى الفاسق، ولا يعمل بقوله، كما قاله الغزالي في «المستصفى»<sup>(١١)</sup> وإمام الحرمين في «البرهان»<sup>(١٢)</sup> وتبعها عليه الأصوليون.

وهذا يظهر ما ذكرناه في اجتهاد الكافر والله أعلم.

#### ٤ - فقه النفس :

وهو أن يبلغ الإنسان مرحلة من المذهب للنصوص، وروية الاستنباط منها، وحضور البديهة فيها، والقدر على التمييز بين المتشابه من الفروع، بإدعاء الفروق والمواضع، والمجتمع بينها بالعلل والأشياء والظواهر - أن يبلغ مرحلة عالية، حيث تصح هذه الأمور ملكة قائمة في نفسه، لا يحتاج معها إلى جهد في الوصول إليها.

وبذلك كسب يعرف جمع الأعداد، وصرفها، وتقسيمها، وتربيعها، وتكثيرها، وجدورها، بمجرد عرضها على ذهنه، دون حاجة إلى ورقة وقلم، ويتون إبداء مجهود في معرفة النتائج، فهذا يقال فيه - إنه فقيه النفس في الحساب وأما من يعرف نتائج تلك العمليات الرياضية، ولكن ليس بالبديهة، بل بالحساب البطيء، عن طريق الورقة والقلم، فهذا لا يقال فيه - إنه فقيه النفس في الحساب ولا يقال - إن الحساب عنده ملكة، وإن كان يسمى عارفاً بالحساب وعالمًا.

وكذلك الفقه في مسائل الشريعة، يقال للإنسان - إنه فقيه النفس، إذا وصل إلى مرحلة تصح فيها حلوم الشريعة ملكة في نفسه، يستطيع أن يصل إلى فيها ويعمل، بمجرد عرضها عليه، وإلا فليس بمجتهد.

وبعد المرحلة في الغالب تكون جليئة، يحمل عليها الإنسان، كالذكاء، والبالغة، وقد يبلغها الذكي بالحفظ، والتمرس على الألفية، واستنباط العلل، وإدعاء المناسبات، وإدعاء الفروق والمواضع، وإظهار الأشياء والظواهر.

(١١) مستصفى ٢ / ٢٥٠.

(١٢) البرهان ٢ / ١٣٣٢.

قال إمام الحرمين في البرهان<sup>(١)</sup> : لم يشترط وراء ذلك كله قه النفس ، فهو رأس مال المجتهد - ولا يتأتى كسه - فإن جيل على ذلك فهو المراد ، وإلا فلا يتأتى تعميمه بحفظ الكتب .

## ٥ - العلم بالقرآن :

يشترط في المجتهد أن يكون عارفا بكتاب الله ، وهو دستور الاسلام ، والمصدر التشريعي الأول ، الذي تعتمد كل المصادر التشريعية الأخرى في حقيقتها كما أنه أصل جميع الأحكام ، وأساس معرفة الحلال والحرام .  
ولا يكفي المجتهد أن يعرف من القرآن لغته ومعناه الاجمالي فقط ، بل يجب عليه أن يحصل لنفسه عليها حقيقتها ، يستطيع بواسطته أن يتدبر القرآن ، ويستنبط منه ، ويتصور ويتذكر الآيات التي تستنبط منها الأحكام .  
وليس المراد أن يكون حافظا لكتاب الله ، فليس الحفظ شرطاً في الاجتهاد ، ولكن من حفظ كان حبراً ممن لم يحفظ .  
كما أنه لا يشترط فيه أن يكون حافظاً لآيات الأحكام ، بل يجب عليه أن يكون عارفاً بها ، وموافقها ، ليرجع عند الحاجة إليها وهي كما قال العزالي وابن عربي : حولي لحسنة آية<sup>(٢)</sup> .  
وهذا الكلام مبني عليها يصبح إذا كان المراد به الآيات التي تدل على الأحكام دلالة صريحة .

وإلا فالآيات التي تستنبط منها الأحكام أكثر من ذلك بكثير .  
بل إن العالم بالكتاب ، المقصود به ، يستطيع أن يستنبط الأحكام من الأخبار والنقص ، وذلك بفضل الله يؤتيه من يشاء .  
ومن نظر في كتب المنحريين في التفسير ، المتدبرين للقرآن ، وقع في هذا المجال على

(١) البرهان ٢ / ١٣٣٩

(٢) انظر السبكي ٢ / ٢٥٠ (ج ١) الجزء ١٠١٠



العجب العجاب .

قال إمام الحرمين : ولا ينبغي أن يقع فيه بها يقهه من ثلثه ، فإن معظم التفسير يعتمد النقل .

وليس له أن يعتمد في نقله على الكتب والتصانيف ، فيلبي أن يحصل نفسه على عالم بحقيقته<sup>(١)</sup> هـ .

ومما يجب على المجتهد أن يعرفه من كتاب الله ، مما يتوقف عليه الاجتهاد :

#### أ - النسخ والمنسوخ :

فيجب عليه أن يعرف النسخ من الآيات ، والمنسوخ منها ؛ ليعمل بالناسخ ، ويحذف العمل بالمنسوخ

وهذا يتوقف على معرفة تاريخ نزول الآيات ، وقوانين النسخ ، وحقيقته ، وأنواعه ، والجمع بين أقوال الصحابة في هذا الموضوع عند تعارضها ، والترجيح بينها ، وغير ذلك من الأمور المتعلقة بباب النسخ<sup>(٢)</sup> .

#### ب - العام والخاص :

كما يجب عليه أن يعرف الآيات العامة ، والخاصة وكيفية العمل بها ، والآيات العامة التي دخلها الخصوص ، والعامة التي أريد بها الخصوص ، والشروط التي يجعل بها العام على الخاص ، وكيفية العمل في هذه الحالة ، وغير ذلك مما يتعلق بالعموم :

#### جـ المطلق والمقيد :

ويجب أن يعرف الآيات المطلقة ، والمقيدة ، ليتسكن من حمل المطلق على المقيد عند قيام دواعيه ، أو ينفي كلا منهما على ما هو عليه عند عدم قيام الدواعي ، وغير ذلك من مباحث الاطلاق والمقيد .

(١) البرهان ٢/ ١٣١

(٢) انظر بحث النسخ في كتابا القوس في اصول الفروع ص/ ٣٣٩

### ٥ - أسباب النزول :

فيجب عليه أن يعرف سبب نزول الآية، إن كان لها سبب، لأنه بمعرفة السبب يتضح المراد من الآية، ويفهم المقصود من الخطاب، ويقطع بدخول صورة السبب في الحكم، ويمتنع تخصيصها عند تخصيص الآية.

### ٦ - معارف أخرى :

كما يجب عليه أن يعرف الظاهر والمؤول، والحمل والدين، والمكي والمدني، وغير ذلك ما يؤثر في ذلك الأحكام.

### ٧ - معرفة السنة :

فيجب عليه أن يعرف من السنة مثل ما عرف من القرآن مما ذكرناه في الفقرة السابقة من العموم - والخصوص، والأطلاق، والتقييد، والأجمال والبيان، والتاميم والتاميم، وغير ذلك.

ففي الحفظ، لا يشترط أن يحفظها عن ظهر قلب، بل يجب عليه أن يعرفها، ويعرف موافقها، ليرجع إليها عند الحاجة، على أنه إن حفظها كان أفضل وأكمل. وقد نص الأصوليون على أنه - كان يكفي الإنسان في عصرنا أن يرجع إلى الأئمة المشهورين في هذا الفن، وإلى مصنفاتهم فيه، ولا سيما أن الرواية قد انقطعت أو كانت -

قال إمام الحرمين في «الدرهاق»<sup>(١)</sup> وأما الحديث فيكتفي فيه بالتقليد، وليس الوصول إلى دركه بمراجعة الكتب المرتبة الملهية.

وقال العزالي في «المستقصى»<sup>(٢)</sup> : وأما السنة، فلا بد من معرفة الأحاديث التي تتعلق بالأحكام، وهي وإن كانت زائدة على الوفاء، فهي محصورة أهد.

فيرجع الإنسان إلى الأمهات الست، وهي : البخاري، ومسلم، وأبو داود،

(١) الدرر المنجى ١/ ١٣٤

(٢) المستقصى ٢/ ٣٥١

والترمذي، والسلي، وابن ماجه، وإلى مسند أحمد، وسنن البيهقي، وغير ذلك من السنن والمصنفات، والجوامع، والسليد، مما لا داعي للاطالة بتعدادهم وذكره . ولا يكفي الانسان أبداً أن يقتصر على سنن أبي داود، أو الصحيحين، أو الصحيح الستة، لأن هذه الكتب وإن جمعت كثيراً من أحاديث الأحكام، إلا أنها لم تستوعبها، وكثرت من الأحاديث التي تذكر فيها الأحكام لم تعرض لها هذه الصحيح . ولذلك كان لا بد لمن يريد أن يتعصب لنفسه بهذه أن يكون عارفاً بكل السنن، ولاحتيال أن يوجد في بعضها ما لا يوجد في بعضها الآخر . وأيسر المراد - كما ذكرت - أن يكون حافظاً لها، وإيها المراد أن يكون مشرفاً عليها، حارفاً بحرفاتها . والأفضل لكل مقام مقال ولكل فن رجال، ومن نطقت به همته، لم يسرع به جهله، ولا يرحمه حقته .

ورحم الله امرأ عرف قدره فوقف عنده . قال إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة : لا أعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة لم يودعها الشافعي كتابه<sup>(١)</sup> . وبما يجب أن يعرفه زيادة عما عرفه من القرآن .

#### أ - الأحاديث المتواترة والأحادية

ومرتلة كل واحد منها، وشرطه، لما يترتب على ذلك مما لا يخفى .

#### ب - الصحيح والضعيف

أو المقبول والمردود، فيجب عليه أن يعرف الحديث الصحيح، من الحسن، من الضعيف، ليقدم الأول على الثاني، والثاني على الثالث، وليترك كل حديث مرته، فيعمل بالصحيح، ويختلج العمل بالضعيف، بالشرط والضوابط المعروفة في مباحث السنة من أصول الفقه، أو في مباحث مصطلح الحديث .

(١) حاشيئة الصفحة من ١٠

#### جـ - التاريخ والرجال :

يجب عليه أن يعرف ما تمس الحاجة إليه من علم التاريخ وأحوال الرواة . من العدالة، والجرح، ولقاء الشيوخ، والطلاب، ليتوصل به إلى معرفة الصحيح والضعيف، والمتصل والتقطع، وغير ذلك من مهات السند

#### د - أسباب الجرح والتعديل :

يجب أن يعرف أسباب الجرح، وصوابها، وأنواعها، ومنى يكون الجرح معتبرا، ومنى يقدم على التعديل إن عارضه، وغير ذلك من الصواب الضرورية لمعرفة الصحة والضعف، أو القول والرد .

هـ - كما يجب عليه أن يعرف الشاذ من المحفوظ، والمكرر من المعروف، وعقل الحديث .

قال إمام الحرمين في «الغياث» في شروط المجتهد : الثالث : معرفة السنن، فهي القاعدة الكبرى، فإن معظم أصول التكاليف متلقى من أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وتكون أحواله، ومعظم أي الكتاب لا يستقل دون بيان الرسول ثم لا يتقرر الاستقلال بالسنن إلا بالتمسك في معرفة الرجال . والعلم بالصحيح من الأخبار والسقيم، وأسباب الجرح والتعديل، وما عليه التعويل في صفات الأئمة من الرواة والنسب، والمسند والمرسل، والتواريخ التي يترتب عليها استنباط الناسخ والمنسوخ (١) هـ

وقال الغزالي في «المستصفى» : يجب معرفة الرواية، وتبويب الصحيح منها عن القاصد، والقبول عن المردود، فإن ما لا ينقله العدل عن العدل فلاحقة فيه . والتحقيق فيه : أن كل حديث يقضى به، مما قبله الأمة، فلا حاجة به إلى النظر في إسناده .

وإن خالفه بعض العلماء، فيسعى أن يعرف رواته وعندهم، فإن كانوا مشهورين

(١) الشافعي ص ٤٠٠

عنده، كما يرويه الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مثلاً، اعتمد عليه، فهؤلاء قد تواتر عند الناس عدالتهم وأحوالهم.

والعدالة إنها تعرف بالخبرة والمشاهدة، أو بتواتر الخبر  
فما نزل عنه فهو تقليد، وذلك بأن يقلد البخاري ومسلم في أخبار الصحيحين، وأما  
ما رويها إلا عن عرفوا عدلته، فهذا مجرد تقليد.

وأما يزول التقليد بأن يعرف أحوال الرواة، يتسامع أحوالهم وسيرهم، ثم ينظر  
في سيرهم، بأنها تقتضي العدالة أم لا، وذلك طويل، وهو في زماننا مع كثرة الوسائل  
عسير.

والتحفيف فيه أن يكتبي بتعديل الاسماء العدل، بعد أن عرفنا أن مذهبه في  
التعديل مذهب صحيح، فإن المذاهب مختلفة فيما يعدل به ويخرج.

فإن من مات قبلنا زمان، امتنعت الخبرة والمشاهدة في حقه، ولو شرط أن تواتر  
سيرته، فذلك لا يصادف إلا في حق الأئمة المشهورين، فيقلد في معرفة سيرته عدلاً  
فياً بخبره، فتقلده في تعديله، بعد أن عرفنا صحة مذهبه في التعديل.

فإن جوزنا للمفتي الاعتناء على الكتب الصحيحة التي ارتضى الأئمة روايتها،  
فصر الطريق على المفتي، وإلا طال الأمر، وعسر الخطب في هذا الزمان، مع كثرة  
الوسائل.

ولا يزال الأمر يزداد شدة تنعاقب الأعصار<sup>(١)</sup>.

## ٨ - معرفة اللغة العربية

فيستلزم للجهتهد أن يكون عارفاً بلغة العرب، نحوها، وصرفها، وبلاغتها،  
تعرها، ونثرها.

وذلك لأن لقاط الشرح جاءت بلغة العرب، فلا يمكن فهمها إلا بمعرفة قواعد  
اللغة العربية، من النحو، والصرف، والبلاغة، ومن اللغة، وفقهها.

فلم يفهم كتاب الله . ولا سنة رسوله من لم يعرف لغة العرب وقواعدها فستن اللغة تعرف به معالي المفردات .

والبحر يعرف به معنى التركيب والخملة ، ويطبق اللسان والكلام :  
والصرف تعرف به بنية الكلمة ، وما فيها من إبدال ، وزيادة ونقص وغير ذلك .

والبلاغة تعرف بها مافي الكلام من الاستعارات ، والتشبيهات ، والكتابات ، وغير ذلك مما هو معروف في أساليب العرب في كلامها

قال إمام الحرمين : ويتبع أن يكون المقنى عائلاً باللغة ، فإن الشريعة عربية ، وإياها يفهم أصولها من الكتاب والسنة من يعرف لغة العرب<sup>(١)</sup> .

وقال في العياني في صفة المقنى : يجب أن يكون مستقلاً باللغة العربية ، فإن شريعة المصطفى صل الله عليه وسلم متلفهاها ومستقفاها الكتاب والسنة ، وأثر الصحابة . وأنواعهم ، وأقصيتهم في الاستخدام ، وكلها ما فصيح اللغات ، وأشرف العبارات . ولا بد من الأرتواء من العربية ، فهي الدريعة إلى مكارم الشريعة<sup>(٢)</sup> .

وأما القندر الذي يجب تعصبله من اللغة ، فهو كذا قال أس السككي في مع الجوامع<sup>(٣)</sup> : ذو الدرجة الوسطى بلاغة وعربية

قال إمام الحرمين : ولا يشترط التعمق والتحرر فيها حتى يصير الرجل علامة العرب .

ولا يقع الاكتفاء بالاستطراف - لتحصبل المادى ، والأطراف .  
بل القول الضابط في ذلك : أن يحصل من اللغة العربية ما يترقى عن رتبة المقلدين في معرفة معنى الكتاب والسنة ، وهذا يسدى مصباً وسطاً في علم اللغة العربية<sup>(٤)</sup> .

(١) الزحاح ٢ / ١٣٤٠

(٢) العياني ص ٤٠٠

(٣) المحل على مع الجوامع

(٤) الحديث ص ٣٠٣

وقال الغزالي : ولا يشترط أن يكون متعمقاً في اللغة ، بالغاً القدرة كالحليل ، وسيبويه ، والمبرد ، وغيرهم ، وإسماً يكفيه أن يعرف القدر الذي يفهم به خطاب العرب ، وعادتهم في الاستعمال ، إلى حد يميز بين صريح الكلام وقاشره ، ويحمّله ، وحقيقته وبهازه ، وعامه وخاصه ، وهكسه ومثاليه ، ومطلقه ومقيده ، ونصه وفحواه ، ولحنه ومفهومة . . . بحيث يدرك حقائق المقاصد<sup>(١)</sup> .

وإنما لم نفرض عليه أن يبلغ القدرة العليا في اللغة ، لأن مرادنا من علمها معرفة معاني الكلام ، وهذا لا يحتاج لأن يكون الإنسان في مرتبة سيبويه ، بل يكفيه ما ذكرنا ونشأتها . لأن لغة العرب ولسانهم لا يحيط به عالم في الأرض ، كما قال الإمام الشافعي في مقدمة رسالته<sup>(٢)</sup> ، ويقفه عنه الإمام الأزهري في مقدمة تهذيبه .

قال : لسان العرب أوسع اللسان مذهباً ، وأكثرها ألفاظاً ولا يعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غيري ، لكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه أحد .

وليس المراد بالدرجة الوسطى ما يفهمه بعض الجهلة اليوم ، فمن أنه يكون مجتهداً بمجرد تمكنه من حل الألفاظ ، وتقويم النطق ، وإنما المراد أن يكون ما يعرفه من علمها قد بلغ المرتبة التي تزيله للاستقلال بالفهم والاستنباط ، كما قدماء عن الغزالي ، وما يقوته منها إنها هو السير الذي لا تمكنه الإحاطة به .

ولذلك قال ابن السمعاني في القواطع : «والذي يلزم المجتهد أن يكون محيطاً بأكثر كلام العرب ، ويرجع فيها عذب عنه إلى غيره»<sup>(٣)</sup>

ومن زعم أنه مجتهد ، وهو بهذه اللغة جاهل ، فقد زعم بيتاً ، وادعى إفكاً .  
ولن يكون الجاهل بلغة العرب عالماً - علاوة عن أن يكون مجتهداً - حتى يلج الجمل في سم الخياط .

(١) التكميل ٢٥٢٩

(٢) الرحلة طبر ١٣٨١ ط ٢ : «لا ينبغي في هذا التوسيع ، مرسوم الإحاطة بالعلمة كلاماً غسلاً هذا بلغة الأرض»

(٣) القواطع من ٢١٥ - ٢١٦

## ٩ - معرفة مسائل الاجماع -

ويجب على المحدث أن يكون عارفاً بمسائل الاجماع حتى لا يفتي بخلافها، فيكون عارفاً للاجماع، متعباً لغير سبيل المؤمنين فلا يفتي إلا بما يوافق الاجماع إن كانت المسألة مجمعة عليها ولا يلزمه كما قال القرطبي أن يحفظ مواقع الاجماع والخلاف، بل كل مسألة يعني فيها، ينبغي أن يعلم أن فتواه ليست مخالفة للاجماع إما بأن يعلم أنه موافق مذهبا من مذاهب العلماء أيهم كان .  
أو يعلم أن هذه واقعة متولدة في العصر لم يكن لأهل الاجماع فيها تحوض<sup>(١)</sup>.

## ١٠ - معرفة مذاهب العلماء في مسائل الخلاف :

ويندرج تحت معرفته بمسائل الاجماع، معرفته بأراء العلماء في مسائل الخلاف . فيجب عليه أن يعرف مذاهب العلماء المتقدمين، وأقوال السلف، ليستضيء بنور بصيرتهم، ويستفيد من نظرم وعقلهم .  
قال الشافعي - رحمه الله عنه - ' ولا يكون لأحد أن يقس حتى يكون علماً بما مضى قبله من السند، وأقوال السلف، واجماع الناس، واختلافهم'<sup>(٢)</sup>  
قال إمام الحرمين : ويجب معرفة مذاهب العلماء المتقدمين الماصين في العصر الحالي .

وفرحة الشرايط ذلك أن المفتي لو لم يكن بمذاهب المتقدمين، فربما يجهم فيها بغيره على حرق الاجماع، والانسلال عن ريقه الموافق<sup>(٣)</sup>.

(١) المنهاج ٢/٢٥١

(٢) إرشاد الفقيه ١١١٩ وما بعدها

(٣) المعاني ١/١٠٦



والانحراف أو الخروج عن صفت أهل السنة؟

إلى آخر ما هناك من الأساطيل والمضحكات .

ونظرت في هذه الاجتهادات القاذبة، فلماذا هي دعوى التجميع تراثت أنه الاسلام خلال أربعة عشر قرناً، مثلت بها الدنيا علماً، وفقهاً، وأدباً، وفكراً، وشعراً، وحلقاً، وكبرياً، وشجاعة، وبلا، وتمجيراً بمنجزات الحضارة الحاقرة التي لم تستهدها الأمة في يوم من أيام تاريخها الأبيض الطويل . ولا في أيامها السوداء المزرية . ١٤

إننا لا ندعي خلق باب الاجتهاد، ولا نريد أن نمنع الناس منه، ولكننا نريد أن نقول للناس: قبل أن تحتدوا، تعلموا .

فليس الاجتهاد بالنحل، ولا بالنسبي، ولكنه يبلغ درجة معينة من العلم يستطيع المرء بواسطتها استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها .

ولقد كان العلماء في الناصي يبلغون الدرجة العليا في حفظ القرآن والسنة، ولغة العرب، ويتقنون الفقه وأصوله، وما كان الواحد منهم يدعي الاجتهاد

فلو درسنا سيرة حفاظ الأمة جميعاً، لو جدناهم من مذاهب الأئمة الشافعية، من البخاري، إلى مسلم، إلى أصحاب السنة، إلى الحاكم، والبيهقي، وابن عساکر، وابن الصلاح، والغزالي، عبد السلام، والنووي، والذهبي، والمزي، والعراقي، وابن حجر، والسيوطي، وغيرهم مما لا سبيل إلى تعدادهم وحضرهم .

فما بالك المصموريين من جهة أبناء العصر يدعون هذه الميراثة الرفيعة العالية وهم لما يجيدوا القراءة بعد . ١٥

إلا أنه مما أفرك الناس من كلام النبوة الأولى «إنما لم تسخ فاصبح عاشقة» .

ورحم الله امرأ عرف قدره فوقف عند .

وسرى خلال السطور القاذبة إن شاء الله الشروط التي يجب أن تنوافر في المرء حتى يصير مجتهداً مطلقاً، أو مجتهد مذهب أو فكري، تُرى أهوة لواسعة بين دعوى الاجتهاد وحقيقته .

على أنه يـ إلى هذا الموضوع لعمدة، في بحث واهٍ مستقل، في القريب العاجل إن شاء الله

## ١١ - معرفة أصول الفقه :

ويجب أن يعرفه المجتهد، بل من أهم ما يجب معرفته، والتدريس به، هو أصول الفقه .

لأنه أساس الاجتهاد وركنه، وشرط الاستنباط ودعامته، ولولاه لما تمكن العلماء من نصب الأدلة على مدلولاتها، ولما تمكنوا من استنباط الأحكام منها .

فهو يعرف العام والخاص، والمطلق والمقيد، والظاهر والمزول، والمحمل والمبين، والنص والظاهر، والنسخ والنسخ، ومدلول الأمر، والمراد من اللفظ، وحقيقة الخبر، والمقبول منه والمرفوض، وضابط الصحيح والضعيف، وضابط الإجماع وحكمه، وما يجب تقديمه عند التعارض من النصوص والأقضية .

وهو يعرف القياس الذي هو لباب الأصول وعنايته، ومعياري الاجتهاد وضابطه .  
فيجب عليه أن يولي عناية خاصة حتى يمهض به وينقته، ولا سيما فيما يتعلق بمباحث العلة، وشرائطها، ومساكنها، وكرواها، لتسلم علمه عن الاطلاق، وقياسه عن الخلل .

## ١٢ - العلم بالدليل العقلي :

قد شرط الامام الرزازي<sup>(١)</sup> تبعاً للامام الغزالي<sup>(٢)</sup> أن يكون المجتهد عالماً بالدليل العقلي، كالاستصحاب الحال، والبراهنة الأصلية، فلا ينتقل عنها إلا بالدليل العقل .  
قال الغزالي في «المستصفى»<sup>(٣)</sup> : وإنما العقل فمعي به مستند الفهم الاصل  
للاحكام .

فإن العقل قد دل على فمعي المخرج في الأتوال والأفعال، وعلى فمعي الأحكام عنها  
من صور لا نهاية لها .

أما ما استنته الأدلة السمعية من الكتاب والسنة، فالمستنبطة مضمورة، ولو كانت  
كثيرة .

(١) المصنوع ٢٨/٩

(٢) المستصفى ٢٨١/٩

فيستلزم أن يرجع في كل واقعة إلى التمسك الأصلي، والبرادة الأصلية، وليعلم أن ذلك لا يغير إلا النص، أو قياس على مخصوص، فيأخذ في طلب النص. وفي معنى النص الإجماع، وأفعال الرسول، مالاضافة إلى ما يدل عليه العقل. على الشرط الذي فصلناه أ هـ.

### ملا يشترط في المجتهد

- ١ - لا يشترط في المجتهد أن يكون عازفاً يعلم الكلام، لأنه لا علاقة له بالفقه والقطاعات العقلية والفقهية لاجتهاد فيها كما قدمنا.
  - ٢ - ولا يشترط فيه أن يكون عالماً بالفروع الفقهية، لأن الفروع الفقهية ثمرة الاجتهاد وغايته، ولا يمكن أن تكون الثمرة والغاية شرطاً.
  - ٣ - كما لا تشترط فيه الذكورة، إذ يصح أن يجتهد المرأة إن بلغت الرتبة.
  - ٤ - ولا تشترط فيه الحرية، فيصح الاجتهاد من الرقيق، إن بلغوا الاجتهاد.
  - ٥ - كما لا تشترط فيه العدالة على ما ذكرناه، من أنها شرط في قبول قول المجتهد وقبوله، وليست شرطاً في صحة اجتهاده، فيصح اجتهاده، ولا يقبل منه، لعدم الوثوق به.
- قال ابن السمعاني - رحمه الله - فصار شرط المفتي أغلظ من شرط الاجتهاد بالعدالة، لما تضمنه من الضول.
- وشرط الحكم أغلظ من شرط المفتي، بالحرية، والذكورية، لما تضمنه من الاتقان<sup>(١)</sup>.

### أمر مهمه ينبغي مراعاتها في الاجتهاد

وأما الأمور العامة التي ينبغي أن تتوفر في المجتهد ليرتكز إلى قوله، ويطمئن القلب

(١) الفروع من (٢٥٥).

إلى فتواه، لا ليبلغ درجة الاجتهاد، فهي كما قال الامام النووي رحمه الله :  
 يعني أن يكون المفتي ظاهر الورع، مشهوراً بالديانة الطاهرة، والصيانة الباهرة .  
 وكان مالك رحمه الله يعمل بها لا يلزمه الناس، ويقول : لا يكون عالماً حتى يعمل  
 في خاصته نفسه بها لا يلزمه الناس، مما لو تركه لم يأنم، وكان يمكن نحوه عن شيخه  
 ربيعة<sup>(١)</sup>.

قال القاروني في «الحاوي» : إن المفتي إذا تألف في فتواه شخصاً معيناً، صار لخصاً  
 حكماً، فترد فتواه على من عاده، كما ترد شهادته عليه<sup>(٢)</sup>.  
 قال النووي : والتفقوا على أن الفاسق لا تصح فتواه، ونقل الخطيب الاجماع  
 عليه<sup>(٣)</sup>.

كلام الشافعي في المجتهد :  
 وفي الختام، يجب أن نذكر هذا البحث بما ذكره الامام الشافعي في «الرسالة» و  
 «إبطال الاستحسان» من «الأم» في شروط الاجتهاد، لما فيه من الدرر الغالية، والحكم  
 البالغة .  
 قال في «الرسالة»<sup>(٤)</sup> :

ولا يقبس إلا من جمع الآلة التي بها القياس، وهي العلم بأحكام كتاب الله  
 فريضه، وبقوله، وأدبه، وناسخه، ومسوغه، وعامه، وخاصه، وإرثاده.

ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله، فإذا لم يجد سناً، فإجماع  
 المسلمين، فإن لم يكن إجماع فالقياس.  
 ولا يكون لأحد أن يقبس حتى يكون عالماً بما مضى قبله من السنن، وأقوال  
 السلف، وإجماع الناس، واختلافهم، ولسان العرب.

(١) للحدود ١/ ٢٩٦

(٢) للحدود ١/ ٢٩٦

(٣) للحدود ١/ ٢٠١

(٤) ٢١٦ من فروع ١٤٦٨ - ١٤٦٩

ولا يكون له أن يقبس حتى يكون صحيح العقل، وحتى يفرق بين المشتبه، ولا يجعل بالقول به، دون التثبت.

ولا يمنع من الاستماع من خالفه، لأنه قد يشبه بالاستماع لترك الخطأ، ويؤيد به تشابهها اعتقد من الصواب.

وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده، والاتصاف من نفسه، حتى يعرف من أين قال ما يقول، وترك ما يترك.

ولا يكون بما قال أصح منه بما خالفه، حتى يعرف، فضل ما يصير إليه، على ما يترك إن شاء الله.

فأما من تم عقله، ولم يكن عالمًا بما وصفنا، فلا يحل له أن يقول بقياس، وذلك أنه لا يعرف ما يقبس عليه، كما لا يحل لفقير أن يقول في تمن درهم ولا خيرة له يسوقه.

ومن كان عالمًا بما وصفنا بالخطأ لا بحقيقة المعرفة فليس له أن يقول بقياس، لأنه قد يذهب عليه عمله المعاني.

وكذلك لو كان حافظًا مقصر العقل، أو مقصرًا عن علم لسان العرب، لم يكن له أن يقبس من قبل بنفس عقله عن الآلة التي يجوز بها القياس.

ولا يقول بسع هذا - والله أعلم - أن يقول أبدًا إلا التمام، لا قياسًا.

وقال رضي الله عنه - في كتاب إبطال الاستحسان، من «الأم»؟! ولا ينبغي للشمعي أن يفتي أحدا - إلا متى يجمع أن يكون عالمًا بعلم الكتاب، وعلم ناسخه ومسوخه، وخاصه وعامه، وأدبيه.

وعالمًا بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأقوال أهل العلم قديمًا وحديثًا وعالمًا بلسان العرب، عاقلًا، يميز بين المشتبه، ويعقل القياس. فإن علم واحدًا

من هذه الخصال لم يحل له أن يقول قياسًا وكذلك لو كان عالمًا بالأصول، غير عاقل للمقياس الذي هو القرع - لم يجوز أن يقال

لرجل: قيس، وهو لا يعقل القياس.

وإن كان عاقلاً للقياس، وهو مضيع لعلم الأصول البرهني منه، لم يجوز أن يقال له: قس على مالا تعلم ١ هـ.

### تجربة الاجتهاد :

والمراد به أن يتمكن من الاجتهاد في بعض أبواب العلم وذلك بأن يحصل لبعض العلماء قوة الاجتهاد في بعض أبواب العلم، بأن يعرف أدلتها، ويستمكن من النظر فيها وتقديرها، دون أدلة غيرها، وعلى الشروط التي ذكرناها، مما له علاقة بهذه المسألة.

فهو يجوز لهذا العلم أن يجتهد في الباب الذي تمكن من أدلته، وإن كان يتمكن من الاجتهاد في غيره ؟

أم أنه لا بد له ليصح اجتهاده في باب من الأبواب أن يكون قادراً على الاجتهاد المطلق في جميع أبواب العلم ؟

ذهب أكثر الأصوليين - وهو الصحيح المختار<sup>(١)</sup> - إلى أنه يجوز له أن يجتهد في هذا الباب الذي عرف أدلته، وأنظها، وتمكن من النظر فيها كما لو تمكن الإنسان أبواب الفرائض، أو النكاح، أو الحج مثلاً.

وأما من اتقن مسألة واحدة، وليس باباً كاملاً من العلم، فهذا لا يجوز له الاجتهاد فيها، على ما قاله الزركشي، وجعله خارجاً عن محل التراجع.

ولظاهر أنهم منعه في المسألة الواحدة، لأن مسائل الباب الواحد مترابط بعضها ببعض - ولا يكون بإمكان المرء أن يقرر مسألة واحدة عن نظائرها وأنسابها في ذلك الباب، وأهه أعلم.

(١) وهو اختيار العراقي في «المبسوط» ٣٨٣/٢، والسيوطي في «المصروع» ٧١/٦ وسه لاس في «البحر» ١٨٣، كما انفردوا بالاعتناء في «الاحتكام» ٢٢١/٤، وابن السكيت في «معجم المفردات» ٣٦٦/٢ - أي: باب الفهم في القصر ١٨٣، تنبيه التحرير، والقرائي في «المرجع المخرج» ص ١٣٨، وصاحب «مفتاح» في «مختار» ٣٦٥/٢ وساجدة.

## المجتهد المنتسب

وهو الذي بلغ رتبة الاجتهاد المطلق، بالأخذ من الكتاب والسنة، إلا أنه لم يصل لدرجة الاستقلال الكامل في تأصيل الأصول الخاصة به.

فهو يخرج الأحكام على أصول إمام من أئمة الاجتهاد المطلق، كابي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد.

قال ابن الصلاح: فهو لا يكون مقلدا لمامه، لا في المذهب، ولا في - دليله، لا لصاحبه بصفة المستقل

وإنما يسبب إليه لسلوكه طريقه في الاجتهاد<sup>(١)</sup>.

وقد يوافق الإمام، وقد يخالفه، فإن وافقه في اجتهاده، كان من قبيل الاتفاق في الأداء، لا من قبيل التقليد.

وإن خالفه، كان خلافه لما رجع عنه من الأدلة والاستنباط، وكثيرا ما يخالفه بهذا يأخذ أحكام المسائل منصوص الشرع بعد نظره فيها، ومن أقوال الإمام.

قال النووي: ثم تنوى للفتى في هذه الحالة كتنوى المستقل في العمل بها، والاعتداه بها في الإجماع والخلاف<sup>(٢)</sup>.

ومن هؤلاء المجتهدون المنتسبون.

محمد بن الحسن الشيباني، وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، وزفر ابن الهذيل من الحنفية.

ومن المالكية: عبد الرحمن بن القاسم المصري، وأشهب بن عبد العزيز العامري.

ومن الحنابلة: عمر بن الحسن الحارثي، وأبو بكر أحمد بن محمد هارون المروفي بالخلال.

(١) المجموع ١/٧٧.

(٢) المحقق ١/٧٩، وانظر اعلام المصنفين ١/٢١٩ - عقد أحمد ص ١٠٠.

ومن الشافعية أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، ومحمد بن نصر المروزي، ومحمد ابن جرير الطبري، ومحمد بن خزيمة.

قال الإمام النووي في «المجموع»: «القرني، وأبو ثور، وأبو بكر بن المنذر، أئمة معتدون، وهم منسوبون إلى الشافعي».

قالا المرئي وأبو ثور، فصاحبان للشافعي حقيقة، وابن المنذر متأخر عنها. وقد صرح - الشيرازي في «المهذب» في مواضع كثيرة بأن الثلاثة من أصحابنا أصحاب الوجوه، وجعل أقوالهم وجوهاً في المذهب<sup>(١١٠)</sup> هـ.

وقال الإمام ابن السكيت: المحمديون الأربعة: محمد بن نصر، ومحمد بن جرير، وابن خزيمة، وابن المنذر، من أصحابنا، وقد بلغوا درجة الاجتهاد المطلق، ولم يخرجهم ذلك عن كونهم من أصحاب الشافعي، المخرجين على أصوله، المتذهبين بمذهبه، لوفاق اجتهادهم اجتهاده.

وهؤلاء الأربعة، وإن خرجوا عن رأي الإمام الأعظم في كثير من المسائل، فلم يخرجوا في الأغلب، فأعترف بذلك.

واعلم أنهم في أحزاب الشافعية معدودون، وعمل أصوله في الأغلب مخرجون، بطريقة ومذهبه متذهبون<sup>(١١١)</sup> هـ.

قال الشيخ ابن الصلاح: «وإدعى الأستاذ أبو إسحاق هذه الحقيقة لأصحابنا، وقال: الذي ذهب إليه المحققون ما ذهب إليه أصحابنا، وهو أنهم صاروا إلى مذهب الشافعي، لا تقليداً له، بل لما وجدوا طريقة في الاجتهاد والقياس أسد الطرق، ولم يكن لهم بد من الاجتهاد، سلكوا طريقة، فطلبوا معرفة الأحكام بطريقة الشافعي. وذكر أبو علي السنعي نحو هذا فقال: اتبعنا الشافعي دون غيره، لأننا وجدنا قوله أرجح الأقوال وأعدلها، لا أنا قلناه».

قال ابن الصلاح: «ودعوني انتفاء التقليد عنهم مطلقاً لا يستقيم، ولا يلائم المعلوم

(١١٠) المجموع ١/٦٩٥

(١١١) صفات السلف لأبي السكتي ١٠٤/٣، والقرني ١٠٤/٢، ٢٥١/٢



## شروط انجهد النسب

وشرط انجهد النسب، خمسة هي: ان ينسب الى علي بن ابي طالب، وان يكون نسبه الى علي بن ابي طالب، وان يكون نسبه الى علي بن ابي طالب، وان يكون نسبه الى علي بن ابي طالب، وان يكون نسبه الى علي بن ابي طالب.

## مجتهد المذهب

الصفة الثالث من المجتهد هو مجتهد المذهب، وهو الذي لم يبلغ درجة المجتهد المطلق، ولا درجة المجتهد المنتسب، إلا أنه بلغ من العلم مبلغاً يؤهله أن ينظر في الوقائع، ويخرجها على نصوص إمامه، بعد معرفته بعلمتها، ووقوفه على حقيقتها وذلك بأن يفسر ما سكوت عنه الإمام على ما نص عليه، أو يدخله تحت عموميه، أو يدرجه في قاعدة عامة من قواعده.

وقد يقوم باستنباط الأحكام الشريعة مباشرة من نصوص الشرع، متقيداً بقواعد إمامه الأصولية، وملتزماً بها، كما يفعل المجتهد المنتسب. وتسمى أقوال مجتهد المذهب عبداً بالوجود.

قال ابن الصلاح في صفة مجتهد المذهب: هو المجتهد الذي يكون مقيداً في مذهب إمامه، مستقلاً بتقرير أصوله بالدليل، غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه وقواعده.

وشروطه :

كونه عالماً بالفقه وأصوله، وأدلة الأحكام تفصيلاً.

بصيراً بمسالك الأئمة والمعاي.

تام الارتياض في التخريج والاستنباط

قريباً بالحاق ما ليس منصوصاً عليه لإمامه بأصوله.

ولا يعزى عن شوب تقليد، لا تحلله ببعض أدوات المستقبل، بأن يغفل بالمحدثات. أو العربية، وكثيراً ما أحفل بها المقلد.

تم يتخلل نصوص إمامه أصولاً يستنبط منها، كمفعّل للمستقل نصوص الشرع. قال... وهذه صفة أصحابنا أصحاب الوجود، وعلمها كان أتمنا أو أكثرهم، وله

أن يعني فيها لا نص فيه لإمامه، بما يخرجه على أصوله<sup>(١)</sup>

وقال إمام الحرمين في وصفه :

من كان فقيه النفس

متوقفاً للفرجة.

بصيراً بأساليب الظنون.

خيراً بطرق المعالي في هذه القنون.

ولكنه لم يبلغ مبلغ المجتهدين، لقصوره عن الإبداع المقصود في الآداب، أو لعدم تحرره في الفن المترجم بأصول الفقه... فمثل الفقيه، إذا أحاط بمذهب إمام من الأئمة الماضين، مما يحدده متصوفاً من مذهبه، ينبغي ويؤديه، ويلحق بالتخصص عليه ما في معناه<sup>(٢)</sup>.

### أقوال مجتهد المذهب «الأوجه» :

قد بينا أن أقوال مجتهد المذهب هي ما يستنبطه المجتهد على قواعد إمامه، وتسمى «بالوجه» كما اصطلاح عليه أصحابنا في المذهب الشافعي.

قال الإمام التبريزي : والأوجه : لأصحابنا، المستنبط إلى مذهبه - أي الشافعي - يخرجه على أصوله، ويستنبطونها من قواعد، ويجهلون في بعضها، وإن لم يأخذوه من أصوله<sup>(٣)</sup> هـ.

ومعنى تخرج الوجه على الخصوص، استنباطها، كأن يقبس ما سكنت عنه على ما نص عليه، لوجود معنى ما نص عليه فيها سكنت عنه.

سواء نص إمامه على ذلك المعنى، أو استنبطه هو من كلامه  
يستخرج حكم المسكوت عنه من دحوه تحت عموم ذكره، أو فاعلة كرها.

(١) التبريزي ٧٩/١ وأطرح جمع القواعد ٣٨٥/٦

(٢) القليوبي مر ٤٠١

(٣) المجموع ١١ - ١٧٠

وقد يستدلون من نصوص الشارع، كما يعلم من تتبع كلامهم، لكن يتكلمون في استنباطهم منها بالخري على طريقة إمامهم في الاستدلال ومراعاة قواعده وشروطه فيه.

وبهذا يشارك المجتهد المطلق، فإنه لا يتقيد بطريقة غيره، ولا مراعاة قواعده وشروطه<sup>(٦١)</sup>.

قلت: وقد يقالون الإمام في بعض الوجوه، ولكن مخالفاتهم قليلة جداً، ليست كمخالفات المجتهد المستقل للمذهب، إذ كثيراً ما يخرج المجتهد المستقل للتسب عن أقوال الإمام

وتكون مخالفات أصحاب الوجوه اختيارات خاصة بهم، لا تنسب للإمام. وسنذكر كثيراً منها أثناء ترجمتهم إن شاء الله.

### مكانة مجتهد المذهب

قال إمام الحرمين: ولعل الفقه المستقل بمذهب إمام أقدر على الإلحاق بأصول المذهب الذي حواه - من المجتهد في محاولته الإلحاق بأصول الشريعة فإن الإمام المقلد بذل كفه مجهد في التصيط، ووضع الكتاب بترويب الأبواب، وتجهيد مسائل القياس والأسباب.

والمجتهد الذي يعنى رد الأمر إلى أصل الشرع، لا يصادف فيه من التمهيد والتقيد ما يجده تامل المذهب في أصل المذهب المهذب المخرج المرتب<sup>(٦٢)</sup> ١هـ.

### نسبة القول المخرج للإمام:

عرفنا أن مجتهد المذهب قد يجتهد بالتخريج على قواعد الإمام فيبحث ما لم ينص عليه الإمام بما نص عليه.

(٦١) سار على مع الجوامع ٢/ ٢٨٥، ٢٨٦.

(٦٢) المغرر من ١٢٩٦.

ولكن ما هو مصير هذه الأقوال المخترجة ، هل تنسب للامام الذي خرجت الأقوال  
على أصوله وقواعده ، أم تكون لا تنسب إليه ، وإما هي أقوال في المذهب تنسب  
لمخرجها فقط ؟

لقد حرم إمام الحرمين في «الغني»<sup>(١)</sup> بأن القول المخرج في المذهب منسوب  
للامام ، وأن القبي إذا أفتى بتخرجه ، فالمستفتي مقلد لامامه ، لاله .  
وقال الامام الشيرازي في «التصريف» : لا يجوز أن ينسب إلى الشافعي - رضي الله  
عنه - ما يخرج على قوله ، فيجعل قولاً له<sup>(٢)</sup> .  
ثم رد الشيرازي على من قال من الأصحاب بأنه ينسب إليه .  
قال الشيرازي : وذلك : أن قول الانسان ما نص عليه ، أو دل عليه ، فلا يحل  
أن يضاف إليه .

وهذا قال الشافعي - رحمه الله - لا ينسب لساكت قول .  
وهذا الذي قاله الشيرازي هو الصحيح المعمول به في المذهب ، كما قال ابن  
الصلاح ، والنووي<sup>(٣)</sup> .  
قلت : ثم هذه التخريجات ، وإن كانت لا تنسب للشافعي ، على هذا الصحيح  
المختار ، إلا أنها تعد من المذاهب ، وتعتبر وجوها فيه ، ما دامت مستخرجة على  
تخصص الامام وأصوله ، ومن قبل أصحابه ومقلديه .  
وأما إن كانت عما اجتهد فيه صاحب الوجه ، ولم يأخذه من أصل الامام ، فإما أن  
وافق القواعد ، وإما أن يخالفها .  
فإن وافق القواعد فهو من المذهب ، وإلا فلا .  
قال ابن السكيت في «الطهات»<sup>(٤)</sup> : القول الفصل فيما اجتهدوا فيه . أي أصحاب

(١) ص ٤٦٧

(٢) البحر المحكم ص ٥٩٩ ، مرقيا

(٣) المجموع ١/ ١٣٧ ، والمغني ١/ ١٢٧ ، وبيان المحتاج ١/ ٤٣ ، والفتاوى ١/ ٥٣

(٤) ١٠٤٢

الوجود - ولم يأخذه من أصله أنه لا يعد، إلا إذا لم يناف قواعد المذهب، فإن نافعا لم يعد، وإن ناسها عد، وإن لم يكن فيه مناسبة ولا منافاة - وقد لا يكون لذلك وجود، لاحاطة المذهب بالخواتم كلها فهي إحقاق المذهب تردد وكل تخرج أطلقه المخرج إطلاقا، فظهر أن ذلك المخرج، إن كان من يعلب عليه التمدد والتقليد كالشيخ أبي حامد والفقهاء - عد من المذهب، وإن كان من كثر خروجه كالمحمديين الأربعة، فلا يعد<sup>(١)</sup> وأما الحزبي، وبعده ابن سريج، فيس الدرجتين، لم يخرجوا خروج المحمدين، ولم يتفقدوا بقيد العرفيين والحراسيين ١ هـ.



هذا ومن التخرج : ما يكون من نقل الأقوال للإمام من مسألة إلى أخرى كان بعض الإمام في مسألة على حكم، ثم نفس في مسألة أخرى تشابهها على حكم بخالف الحكم الأول  
فإن مقتضى المذهب ويخرج لكل مسألة من المسائلين قولاً من المسألة الأخرى، فيصير لكل مسألة قول مخصوص عليه من قبل الإمام، وقول يخرج من قبل الأصحاب.  
قال ابن الصلاح : ثم تارة تخرج من نص معين لإمامه، وتارة لا يجد فيخرج على أصوله، بأن يجد دليلاً على شرط ما يحتاج به إمامه، فيفتي بموجبه.  
فإن بعض إمامه على شيء، ونفس في مسألة تشابهها على خلافه، فيخرج من أحدهما إلى الآخر، سمي قولاً خرجاً.  
وشرط هذا التخرج أن لا يجد بين نصيه فرقاً فإن وجد، وجب تقريرهم على ظاهرهما.

ويختلفون كثيراً في القول بالتخرج في مثل ذلك، لاختلافهم في إمكان الفرق قال النووي : قلت - وأكثر ذلك يمكن فيه الفرق، وقد ذكره<sup>(٢)</sup>

(١) من إجماع ابن سريج ٢٩/١

(٢) المجموع ٧٣/١

ومثال التخريج في الأقوال والمسائل - والأمثلة كثيرة - ما نص عليه الشافعي في الاجتهاد في الأول، إذ نص على أنه إن اجتهد فيها، وغلب على طهارة أحدهما، استعمله وأراق الآخر، فإن استعمل ما غلب على طهارة، إلا أنه لم يرد الآخر، الذي غلب على طهارة نجاسته، ثم تغير اجتهد به، بأن غلب على طهارة ما طهارة نجساً، ونجاسة ما طهارة طاهراً في الاجتهاد الأول - قال الشافعي - لا يعمل بالاجتهاد الثاني، لثلاث ينتقض اجتهاد باجتهاد، بل يخلطاد، أو يرقبها ويتعم.

إلا أنه في الاجتهاد في القبلة نص على أن الفصل لو اجتهد في القبلة، وغلب على طهارة أنها في جهة المغرب مثلاً، فصل إليها، ثم تغير اجتهد في الركعة الثانية، فغلب على طهارة أنها في جهة الشمال، أنه يعبر المجاهد في الركعة الثانية، حتى لو تغير اجتهد أربع مرات، يصل أربع ركعات إلى أربع جهات.

فهاتان مسائلتان، متضادتان، نص فيها الإمام على حكمين مختلفين، في الأولى لم يجر العمل بالاجتهاد الثاني، وفي الثانية أجاز العمل به.

فخرج بعض الأصحاب لكل من المسألتين قولاً من نظريتها، صمى مسأله الاجتهاد في الأولي خرجوا لها قولاً من الاجتهاد وفي القبلة، فصار فيها قولان، قول منصوص، وهو أنه لا يجوز العمل بالاجتهاد الثاني، وقول خرج من الاجتهاد في القبلة، وهو أنه يجوز العمل بالاجتهاد الثاني. وعليه يجوز أن ينوفاً عما غلب على طهارة طهارة بالاجتهاد الثاني.

كما خرجوا عن مسألة الاجتهاد في الأولي قولاً إلى الاجتهاد في القبلة، فصار فيها قولان، قول منصوص، يجوز له أن يعمل بالاجتهاد الثاني، حتى يصل أربع ركعات إلى أربع جهات، وقول خرج لا يجوز له أن يعمل بالاجتهاد الثاني. على أن بعض الأصحاب أظهر فرقاً بين المسألتين، وساء على ذلك منع التخريج فيها<sup>(١)</sup>.

(١) انظر هذه المسألة ومناقشتها في شرح إسناع على منهاج الدعوى، ص ١٤٦، طبع في دار الفوائد للتحريم - دار الفوائد - والقولان من المسائل المتناقضة، انظر ما بعد أن حصر في جملته أن يقال في هذا الفصل ما لا يصح.

## أنواع مجتهدي المذهب :

ينقسم مجتهدي المذهب باعتباريات مختلفة إلى أقسام مختلفة .

فبعض مجتهدي المذهب من أصحاب الشافعي حنيفة ، كالبريطي ، وپوس ، والربيع ، وغيرهم .

وبعضهم لم يصحبه حقيقة ، ولم يتلق عنه ، وإنما صاحب أصحابه أو أصحاب أصحابه . كالأناطلي ، والاصطخري ، وابن خيران ، وابن أبي هريرة ، والعبدي وغيرهم .

وكلهم يطلق عليه اسم المصاحب محازا ، على معنى أنه المصاحب في المذهب ومن حيث القلة والكثرة في الوجوه ينقسمون إلى قسمين :  
فهم المقل الذي لا تعرف له إلا الوجوه البسيطة ، والأقوال المعدودة ، كابن لآلئ ، وابن عبد الرحمن المقرز ، وأبي بكر السالوسي . مثلا .

ومنهم المكثر ، الذي لا يكاد يخلو باب أو فصل من ذكره ، وذكر وجوهه وأقواله ، كائن سريع ، والفضال ، وأبي إسحق السروزي ، وابن الحداد ، وابن القاص ، والشاشي ، وغيرهم .

وهذا الذي اعتمد عليه في تقسيمهم ، كما سراء في تراجمهم ، حيث قسمتهم إلى قسمين باعتبار كثرة الوجوه وقلتها ، وكما سأشير إليه عند بداية تراجمهم إن شاء الله .

كما أن منهم من ترك لنا مصنفات حفظت لنا كلامه ، ووجوهه وتقرئاته ، وقنواته ، من شروح كتبت المذهب المشهورة ، أو كتب مستقلة .

ومنهم من لم يترك لنا كتابا تعرف فيه رأيه ، ونقل منه وجهه ، وإنما حفظت أقوالهم ونقلت عن طريق تلامذتهم أو أقرامهم من المصنفين .

وقد جمع الامامان الكبيران شيخا المذهب ، أبو القاسم الرافعي ، وأبو زكريا يحيى ابن شرف النووي ، في كتابيهما «الشرح الكبير» و«الروضة» جمهرة كبيرة من الأقوال



(a)  $\mathbb{R}^n$  is a vector space over  $\mathbb{R}$  with the usual addition and scalar multiplication.  
 (b)  $\mathbb{R}^n$  is a vector space over  $\mathbb{C}$  with the usual addition and scalar multiplication.  
 (c)  $\mathbb{R}^n$  is a vector space over  $\mathbb{R}$  with the usual addition and scalar multiplication.

مجتهد الفتوى والترجيح

وهو السرح الرابع من أنواع المتحدثين، وهم الطقة التي تل طبقة أصحاب  
الوجود، الذين لم يصلوا درجتهم في حفظ الذهب، والتمرس بأصوله وقواعده،  
الارتياض في الاستباط، وغير ذلك من مسالك الاجتهاد ووسائله.

إلا أنه لا بد أن يكون المتحدث في هذه الأوتية "لا بد أن يكون فقيه النفس، حافظاً للمذهب، عارفاً بأقوال الأصحاب وأوجههم، مديكاً لتعليقاتهم وأدلتهم، متمرساً بأدلة المذهب، يتمكن من تحرير المسائل وتقليدها، وترجيح بعض الأقوال على بعضها الآخر، وترتيب الضعيف منها.

قال ابن الصلاح : وهذا لا يبلغ رتبة أصحاب الوعد ، لكنه فقيه النفس ، حافظ مذهب إمامه ، عارف بأدلة ، قائم بتقريبها ، بصور ويحرف ، ويمهد ويترك ويرجع لكنه قصر عن أولئك المقصور عنهم في حفظ المذهب ، أو التماس في الاستعاضة ، أو معرفة الأصول ومجموعها من أدلتهم .

قال - وهذه صفة كثير من المتأخرين إلى أواخر الفئة الرابعة من المصلين، الذين رفضوا الذبح وحرروه، وصنعوا فيه الصانيف فيها معظم اشتغال الناس اليوم، ولم يلبثوا الذي فعلوه في التحرير.

وأما ضاربهم، فكانوا يتسلطون فيها بسط أولئك أو قريباً منه، ويقبضون غير  
المطلوب عليه، غير مقصدين على القياس الخلي  
ومنهم من جعت فتاويه، ولا تبلى في التحاقها بالذهب فتاوي أصحاب الوجوه<sup>(١)</sup>

قلت : وقد يستطع هؤلاء من تعويض الامام ، ومن الادلة الشرعية ، بناء على قواعيد الامام ، كتاب هو معروف وظاهر من تتبع أصولهم في كتبهم وقائدهم ، كالمرادي ، وآي الطيب الطهراني ، وإمام الحرمين ، والشيرازي ، والرواسي ، وغيرهم إلا أنهم لا يصلون رتبة أصحاب الوجوه ، وذلك لأن الاجتهاد يحتاج - على ما هو



### حفاظ المذهب ونقلته

وهي الطبقة الأخيرة من طبقات العلماء في المذهب، المحدثين فيه، وهي طبقة تلي طبقة المرجحين.

وهم الذين حفظوا المذهب وفهموه، ونقلوه وقرروه، لكنهم كانوا أقل قدرة على تقرير الأدلة، وتحرير الأقيسة من طبقة المرجحين.

ومن شروط أهل هذه المرتبة :

- ١ - أن يكون فقيه النفس.
  - ٢ - مطلعاً على المسائل الفقهية متمرساً بها.
  - ٣ - يتمكن من استحضار الانتباه والظواهر، وإبداء الفروق والمواضع.
  - ٤ - يتمكن من استحضار فروع المذهب على ذهنه.
- وهذا يعتمد نقله وتواتره، فيها يحكيه عن مذهبه، من نصوص إمامه، أو نصوص أصحاب الزعماء، أو ترجيح المرجحين.
- فإذا لم يجد نصاً أو فتوى للموافقة التي يريها، إلا أنه وجد في المذهب مسألة تشبهها بها، وأدرك بالبرهنة من غير جهد كبير عدم الفرق بين المسألة - جاز له أن يقيس هذه الحادثة بتلك.
- أو أنه وجد أن هذه الحادثة يمكن أن تندرج تحت قاعدة عامة من قواعد إمامه، ولا يحتاج الأمر لأوضحه إلى جد ودقة نظر، فإنه يجوز له أن يلتفت فيها.
- والأفضل تولف عن الفتوى.
- فلا يجوز له أن يقتحم بلع النار.

قال ابن الصلاح في أوصاف من كان في هذه المرتبة : هو من يقوم بحفظ المذهب ونقله، وفهمه في الموصفات والمشكلات.

\_\_\_\_\_

تاریخ: ۱۳۹۸/۰۵/۰۵

1000

© 2004 Blackwell Publishing Ltd *Journal of Internal Medicine* 255: 111–117

www.jstor.org/stable/2345678

www.elsevier.com/locate/jbiotec

doi:10.1017/S0022292412001519

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

© 2006 The Authors  
Journal compilation © 2006 Blackwell Publishing Ltd

\_\_\_\_\_

Results are shown in Table 1. The mean age of the participants was 20.3 years (SD = 1.2), and the mean age of the mothers was 33.5 years (SD = 3.2). The mean age of the children was 10.3 years (SD = 1.2).

© 2004 Blackwell Publishing Ltd, *Journal of Internal Medicine* 255: 103–110

[illegible]

## مراجع البحث

- ١- الأراج بشرح للمهاج، لعلي الدين علي بن عبد التالق السبكي، وولد: تاج الدين عبد الوهاب بن علي، ط. مصر.
- ٢- الأحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين الأملاني م (٧٣٦) ط دار المكتبة العلمية
- ٣- إلهام المؤمنين هدايت العالمين، لآلئ القيم ط. دار الكتب العلمية ١٣٨٨ هـ.
- ٤- الآم، للإمام الشافعي، ط. بولاق
- ٥- الزيارات، للإمام الحرمين، تحقيق د. عبد العظيم الديب، ط. قطر.
- ٦- تعصيل القعدة، لآلئ حجر العسقلاني، ط. اهنت، تصوير دار الكتاب العربي
- ٧- التصرة في أصول الفقه، للإمام الشافعي م (٨٧٦)، تحقيق د. محمد حسن هيثم ط. دار الفكر دمشق.
- ٨- الفقه في أربع الفروع على الأصول للأسنوني م (٧٧١)، تحقيق د. محمد حسن هيثم ط. مؤسسة الرسالة دمشق الطبعة الثانية
- ٩- سيرة الصحري، يونس ط. مصطفى اعلي بمصر ١٣٥٠ هـ.
- ١٠- دكمته المحتاج بشرح للمهاج، لآلئ حجر الحلي ط. بولاق
- ١١- مع الطوايع لآلئ السبكي، شرح حلال الدين النعل، حاشية الشيخ الدي ط. حسن الحلي، وحاشية المطار، ط. القلعية
- ١٢- الرسالة للإمام الشافعي، تحقيق الشيخ أحمد عبد القادر، ط. مصطفى الحلي
- ١٣- روضة الناظر، لآلئ قدادة عبد الله بن أحمد ٢ (٦٩٠) ط. السبعة ١٣١٢ هـ.
- ١٤- راجع الخواص، عن ابن الخواص، لآلئ السبكي، مخطوط في خزائن الخواص
- ١٥- شرح تجميع الفصول للإمام العراقي، تحقيق ط. عبد الرزاق سعد، ط. المكتبات الأربعة ودار الفكر
- ١٦- طيات الشافعية لآلئ السبكي ط. حسن الحلي تحقيق الحارم والفاطمي
- ١٧- عند الحد في أحكام التقليد للتوسيطي، يامش الأصفار للذهبي
- ١٨- الفتاوى (مكتبة الأمم)، للإمام الحرمين، تحقيق د. عبد العظيم نيا، ط. قطر
- ١٩- طوايع الرغبات شرح مسلم التون، يامش التتصلي ط. بولاق
- ٢٠- الطوايع في أصول الفقه، لآلئ السبكي، مخطوط في مكتبة الخارطة
- ٢١- المجموع للإمام النووي ط. الآم بمصر
- ٢٢- المجموع، للإمام محمد بن الرزي م (٦٠٦) هـ تحقيق د. الله حار العلوي ط. حامية محمد بن سعد
- ٢٣- مختصر ابن الخواص شرح القعدة وحاشية السعد
- ٢٤- الشافعي للقراني، ط. بلاق
- ٢٥- القعدة، تآلئ الحسين بنصري ط. المكتبة بيروت ١٤١٥ تحقيق د. محمد عبد الله
- ٢٦- مفتي المحتاج بشرح للمهاج، للمصنف الشافعي، ط. مصطفى الحلي
- ٢٧- المعول، من تعليقات الأصول للقراني، تحقيق د. محمد حسن هيثم ط. دار الفكر دمشق
- ٢٨- المهاج للكويتي شرح بحال الدين الحلي ط. حسن الحلي
- ٢٩- نهاية السؤل بشرح مناهج الأصول، للأسنوني لعلي الشيخ عبد بنيت، ط. السبعة ١٣٤٥
- ٣٠- نهاية المحتاج بشرح للمهاج للقراني ط. مصطفى الحلي
- ٣١- الوافي في أصول الشريعة د. محمد حسن هيثم ط. مؤسسة الرسالة دمشق



